الهيئة العامة للقوى العاملة
The Public Authority For Manpower
General Director Office مكتب المدير العام

١٤٨٣

٢٠١٥/١٢/٣١

قرار اداري ( ) لسنة 2015م

بشأن لائحة الضمان المالي للعاملين في القطاع الأهلي والتفويض بالسحب من

المدير العام للهيئة العامة للقوي العاملة :

- بعد الاطلاع على القانون رقم (2010/6) في شأن العمل في القطاع الأهلي وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (1969/28) في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية .
- وعلى القانون رقم (2013/109) بشأن إنشاء المدير العام للهيئة العامة للقوي العاملة .
- وعلى القرار الإداري رقم (2015/839) بشأن تنظيم العمل في القطاع الأهلي وتعديلاته.
- وعلى القرار الإداري رقم (2015/719) بشأن لائحة الضمان المالي للعاملين في القطاع الأهلي والتفويض بالسحب منه .
- وعلى القرار الوزاري رقم (2015/703) بشأن تفويض المدير العام للهيئة العامة للقوي العاملة
- وبناء على ماتقتضية مصلحة العمل .

قـــرر

مادة(1) تلغى الفقرة (3) من المادة (2) من القرار الإداري (2015/719) بشأن لائحة الضمان المالي للعاملين في القطاع الأهلى والتفويض بالسحب منه وعلى أن يستمر العمل بفرض الضمان المالي على العمالة الثابته المستقدمة بتصاريح عمل على الأنشطة المتمثلة في (النظافة – الحراسة – المناولة).

مادة(2) يعمل بهذا القرار إعتبارا من تاريخ صدورة ويلشر بالجريدة الرسمية وعلى المختصين تنفيذة كل فيما يخصه

المدير العام للهيئة العامة للقوي العاملة

أحمد محمد الموسى
مدير عام
الهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة

الجابرية - قطعة (2) - شارع (104) - خلف بنك الخليج
مباشر : 25359106 / 25359151 - فاكس : 25359112 - 25359152

الهيئة العامة للقوى العاملة
The Public Authority For Manpower
General Director Office مكتب المدير العام

١٤٨٣

٢٠١٥/١٢/٣١

قرار اداري ( ) لسنة 2015م

بشأن لائحة الضمان المالي للعاملين في القطاع الأهلي والتفويض بالسحب من

المدير العام للهيئة العامة للقوي العاملة :

- بعد الاطلاع على القانون رقم (2010/6) في شأن العمل في القطاع الأهلي وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (1969/28) في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية .
- وعلى القانون رقم (2013/109) بشأن إنشاء المدير العام للهيئة العامة للقوي العاملة .
- وعلى القرار الإداري رقم (2015/839) بشأن تنظيم العمل في القطاع الأهلي وتعديلاته.
- وعلى القرار الإداري رقم (2015/719) بشأن لائحة الضمان المالي للعاملين في القطاع الأهلي والتفويض بالسحب منه .
- وعلى القرار الوزاري رقم (2015/703) بشأن تفويض المدير العام للهيئة العامة للقوي العاملة
- وبناء على ماتقتضية مصلحة العمل .

قـــرر

مادة(1) تلغى الفقرة (3) من المادة (2) من القرار الإداري (2015/719) بشأن لائحة الضمان المالي للعاملين في القطاع الأهلى والتفويض بالسحب منه وعلى أن يستمر العمل بفرض الضمان المالي على العمالة الثابته المستقدمة بتصاريح عمل على الأنشطة المتمثلة في (النظافة – الحراسة – المناولة).

مادة(2) يعمل بهذا القرار إعتبارا من تاريخ صدورة وينشر بالجريدة الرسمية وعلى المختصين تنفيذة كل فيما يخصه

المدير العام للهيئة العامة للقوي العاملة

أحمد محمد الموسى
مدير عام

الجابرية - قطعة (2) - شارع (104) - خلف بنك الخليج الهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة